تعزيز الإفصاح بعد الإصلاح المحاسبي في الجزائر ودوره في تفعيل حوكمة الشركات

أ.صاغور مسعود

جامعة الجزائر 03، الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اثر الإصلاحات المحاسبية في الجزائر على توفير مناخ مناسب لتطبيق حوكمة الشركات وتفعيلها، نظرا للمكانة التي أصبحت تحتلها الحوكمة بالنسبة لمختلفة الأطراف ولعل أهمهم المستثمرين، وذلك من خلال توضيح التصورات التي يجري بها تعزيز مبادئ حوكمة الشركات حتى تمارس دورها بفاعلية وكفاءة، من خلال الإصلاحات المحاسبية المتمثلة في النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة والجديد الذي أتى به هذا الإصلاح لتعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية وزيادة وترسيخ الثقة لمختلف أطراف الحوكمة، وهي كلها أمور تعد من أهم متطلبات التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، المعايير الدولية للمحاسبة، حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the accounting reforms in Algeria to provide an appropriate environmen for the application of corporate governance, Given the high profile that has become occupied by governance for different parties and perhaps the most important one investors, Through clarifying perceptions that are promoting new who came by this reform to strengthen accounting disclosure and transparency, and increase confidence of the various parties to corporate governance, all of which are of the most important requirements of a good application of corporate governance.

Through accounting reforms of financial accounting system based on international standards of accounting and the the principles of corporate governance as practised its role effectively and efficiently

Key words: Accounting reforms, financial accounting system, International Accounting Standards, corporate governance, accounting disclosure

المقدمة:

نتيجة للانهيارات والإخفاقات المالية، سارعت الكثير من الشركات الدولية والمنظمات المهنية في العديد من الدول إلى وضع مجموعة من القوانين والضوابط والأنظمة والمبادئ الأخلاقية للرقابة على إدارة الشركات، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والاحتيال وتعزيز الثقة في مصداقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، بالشكل الذي يساعد على زيادة الثقة في الشركات وبالخصوص المسعرة في البورصة ونقصد هنا حوكمة الشركات.

أما في الجزائر وبعد القيام بإصلاح النظام المحاسبي فإنه يمكن القول إننا خطونا خطوة جيدة في توفير متطلبات الحوكمة من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية لهذا سنحاول معرفة إلى أي مدي تساهم الإصلاحات المحاسبية في تعزيز الإفصاح بغية تلبية متطلبات حوكمة الشركات في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العلمي لحوكمة الشركات

حضي موضوع الحوكمة مؤخرا باهتمام كبير لما يمثله من قواعد تحكم وتوجيه وإدارة في الشركات بما يعود بالفائدة على المتعاملين مع الشركة، فقد تسبب إهمال بعض الشركات العالمية والأمريكية خصوصا لموضوع تطبيق الحوكمة إلى إفلاسها وانهيارها على غرار كل من شركة انرون (Enron) للطاقة وشركة ورلد كوم (World Com) للاتصالات...الخ، وتعرض المتعاملين مع هذه الشركات من مساهمين وبنوك وشركات مالية...الخ إلى مشاكل أدت بهم إلى الإفلاس وخسارة استثماراتهم وأموالهم، وفقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم، وانعكس كل ذلك على عمل البورصات العالمية والمحلية التي انهارت هي بدورها نتيجة فقدان المستثمرين الثقة في كفاءة ونزاهة إدارة الشركات وزيادة الشك في صحة قوائمها المالية.

أولا: مفهوم الحوكمة وتطورها التاريخي

هنالك العديد من التعريفات لحوكمة الشركات سواء من قبل المنظمات أو الأكاديميين. التعريف الأولي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD1999 لحوكمة الشركات أشارت فيه إلى أنه يشمل مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إداراتها وحملة الأسهم بها وغير ذلك من أصحاب المصالح. وكذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة وطرق تحقيق تلك الأهداف، والرقابة على الأداء، وينبغي أن تقدم الحوكمة الجيدة حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح المنظمة وحملة الأسهم وتسهل من عملية الرقابة[1].

قدمت(OECD) أيضا تعريفاً أوسع ذكرت فيه أن حوكمة الشركات تشير إلى المؤسسات الخاصة والعامة، بما في ذلك القوانين والأنظمة والممارسات التجارية المقبولة التي تحكم العلاقة في اقتصاد السوق بين مدراء الشركات والمالكين «داخلي الشركة « من جهة والذين يستثمرون الموارد في الشركات من جهة أخرى[2].

ويعرف البنك الدولي حوكمة الشركات من منظورين مختلفين، من منظور الشركة فإن حوكمة الشركات "تأكد على وضع العلاقات بين المالكين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، وتعطى حوكمة الشركات أهمية كبرى لمجلس الإدارة نظراً لقدرته على الإنجاز في الأمد الطويل واستدامة القيمة من خلال إيجاد التوازن بين المصالح.

ووفقا للجنة بازل فإنها ترى أن الحوكمة من المنظور المصرفي تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسات المصرفية بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بما يلي:

- وضع أهداف المؤسسة (بما فيها تحقيق عوائد اقتصادية للملاك).
- إدارة العمليات اليومية للمؤسسة.
- مراعاة مصالح ذوي الشأن المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.
- إدارة أنشطة المؤسسة وتعاملاتها بطريقة آمنة وسليمة ووفقاً للقوانين السارية وبما يحمى مصالح المودعين[3].

وهناك من يرى أن هناك مفهوم ضيق ومفهوم واسع لحوكمة الشركات، فمن المنظور الضيق يرى Shaleifer and Vishny , 1997 أن حوكمة الشركات تتعامل مع الطرق التي يستخدمها مقدمو الأموال للشركة لتأمين أنفسهم، وتأكيد حصولهم على عائد مقابل استثماراتهم[4].

ومن المنظور الواسع ينظر إلى حوكمة الشركات باعتبارها منظومة من القوانين والقواعد والعوامل التي تتحكم في عمليات الشركة. وتتضمن علاقة الشركة بأصحاب المصالح والمجتمع ومجموعة القوانين والتعليمات وقواعد الإدراج وممارسات القطاع الخاص الطوعية التي تمكن الشركة من جذب رأس المال، وتحقيق أهداف الشركة بكفاءة، وتلبية كلاً من الالتزامات القانونية وتطلعات المجتمع عموما.

وفي ضوء التعريفات السابقة المختلفة يمكن وضع التعريف التالي لمفهوم حوكمة الشركات، حيث يمكن النظر إلى حوكمة الشركات على أنها مجموعة من الآليات التي تسهم في فرض الانضباط والرقابة على إدارة الشركة بما يضمن توجهها نحو تحسين أداء الشركة وبما يخدم مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

ويمكن النظر إلى هذه الآليات من مستويات مختلفة تشمل الآليات القانونية والإدارية والمحاسبية، وإذا ما نظرنا على مستوى الآليات القانونية للحوكمة نلاحظ أنها تركز على ضمان حقوق المساهمين التي تتصل أساساً باستثماراتهم وعوائد تلك الاستثمارات وكذلك تحقيق مراعاة حقوق أصحاب المصلحة. وعلى مستوى الآليات الإدارية يلاحظ أنها تهتم أساساً بجوانب تتعلق بالتحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة ومسئولياته وطرق الاضطلاع بتلك المسئوليات ومتابعتها، ويجب أن تنفذ تلك المسئوليات من خلال القرارات التي تتخذها بما يحقق مصالح المساهمين ومصالح الأطراف الأخرى في الشركة بصورة عادلة ومتساوية. وتلعب الآليات المحاسبية دوراً هاما في هذا الصدد من

خلال توفير المعلومات الكافية عن القرارات المتصلة بحقوق جميع الأطراف، حيث تمثل التقارير المالية أداة لتقييم أداء الإدارة تجاه مختلف الأطراف.

ثانيا: أهمية ومقومات حوكمة الشركات:

إن دعم وتعزيز نظام حوكمة الشركات يتطلب توفير مجموعة من المقومات هي:[5]

- إحساس رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم وجسامتها؛
- الاعتراف بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى وحمايتهم؛
- وجود أجهزة فعالة ومستقلة عن الإدارة مثل لجان المراجعة تعمل على ضمان تطبيق قواعد الحوكمة ومتابعة الالتزام بها ومنح المراجع الخارجي استقلالية أكثر؛
- جود هيكل تنظيمي يحدد الواجبات والمسؤوليات في الشركة بشكل دقيق ومتوازن؛
- توفير نظم محاسبية ومالية فعالة تضمن تشغيل عملية اتخاذ القرار الإداري بكفاءة عالية؛
- إيجاد مدونة أخلاق أو ميثاق شرف يتميز بالنزاهة والموضوعية؛
- توفير بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية تتصف بكل مقومات الكفاءة والصدق والعدالة؛
- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق لضمان عملية المقارنة وتحقيق الرقابة وتسهيلها.

ثالثا: أهمية حوكمة الشركات

تتمتع الحوكمة بمزايا ومنافع كبيرة يمكن لكل من يطبقها أن يجنى ثمارها والتي تتمثل فيما يلي:[6]

- الشفافية والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات بالشكل الذي يزيد ثقة المستثمرين فيها ويدفعهم إلى الاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم؛
- تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية ودرء حدوث الانهيارات المصرفية؛
- زيادة درجة حماية حقوق أصحاب المصالح بالشركات وتخفيض المخاطر؛
- ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي؛
- تحسين صورة الشركة بالسوق وهو ما ينعكس على حركة أسهمها؛
- تخفيض تكلفة التمويل؛
- زيادة القدرة التنافسية للشركة.

رابعا: مبادئ الحوكمة الشركات

تنقسم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات إلى ست مجموعات رئيسيه ويندرج تحت كل قسم مجموعه من المبادئ التفصيلية يمكن تلخيصها كما يلي[7]:

obeikan.com

1-توافر الأسس اللازمة لفاعلية إطار حوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسئوليات بين الهيئات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

2-حقوق المساهمين:

يجب أن يحمي إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، ويسهل ممارسة حقوق المساهمين.

3-المعاملة العادلة للمساهمين:

يجب أن تتضمن قواعد حوكمة الشركات المساواة في معاملة المساهمين من ذات الفئة، بما في ذلك الأقلية والأجانب من المساهمين كما يجب أن يحصل المساهمين على تعويضات كافية في حالة انتهاك حقوقهم.

4-دور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة بالنسبة للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات:

يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا.

5-الإفصاح والشفافية:

يجب أن يؤكد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على الإفصاح السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي، الأداء، الملكية والرقابة على الشركة.

6-مسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على استراتيجية رئاسة الشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومسئولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين.

خامسا: واقع مفهوم حوكمة المؤسسات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية لمحاولة مسايرة الدول السابقة لموضوع حوكمة المؤسسات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر تحت تسميه «ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر».[8]

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول «حوكمة المؤسسات» وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقى جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في:

تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح وإشكالية الحكم دراسة من زاوية الممارسة في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة المؤسسات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة «إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة» كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع، ومن ثم تم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وبرامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المنتدى الدولي لحوكمة المؤسسات.

وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر2007 ونوفمبر 2008، تمكن فريق العمل بعد سلسلة مشاورات مع الأطراف الفاعلة في إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر أخذتا عن مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كحوكمة الشركات أهم المراجع مع أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

ووجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذاك.

المحور الثاني: البعد المحاسبي والإفصاحي لحوكمة الشركات

لعل من الأسباب الرئيسية لظهور نظرية حوكمة الشركات هي المشاكل المحاسبية المطروحة ومحاولات إيجاد حلول لها، لذا سنحاول إيجاد العلاقة بين المعلومات المحاسبية المحاسبة من خلال إبراز درجة اعتماد الحوكمة على المعلومات المحاسبة من منظور الإفصاح المحاسبي بما انه مبدأ من مبادئ الحوكمة.

أولا: مفهوم الإفصاح المالي:

مصطلح الإفصاح Disclosure يعني نشر المعلومات، والمحاسبون يشيرون إلى استخدام المصطلح بمعنى أكثر تحديداً لكي يعني نشر المعلومات المالية عن المنشأة من خلال التقارير المالية وبوجه عام

التقارير الدورية. وفي بعض الأحيان فإن مصطلح الإفصاح المالي قد يستخدم بطريقة أكثر تحديداً لكي يدل على المعومات غير المدرجة في القوائم المالية ذاتها[9].

ويعرف الإفصاح المالي على أنه النشر العمدي للمعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، إجبارية كانت أم تطوعية، من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية.

فالإفصاح المالي يعني الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحداث أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى في صورة ملاحظات تفسيرية أو رؤوس جانبية.

فالإفصاح يشير إلى المعلومات المالية ذات الاختصاص داخل أو خارج نطاق الهيكل الأساسي للقوائم المالية متضمناً الطرق المستخدمة في إعداد القوائم المالية، حيث هناك أكثر من فرصة للاختيار غير العادي أو المستحدث والجدل بخصوص الإفصاح عن المعلومات في قوائم المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يقع تحت قضايا الاعتراف والقياس. كما أن الإفصاح قد يغطي مجالات مثل مناقشات وتقارير الإدارة والملاحظات والجداول والقوائم الملحقة. وهذا الجدول بدوره يقودنا إلى الجدول المحتدم بشأن اتجاهات الإفصاح والمعايير التي تحكم هذه الاتجاهات. مثل اتجاه الإفصاح الوقائي، اتجاه الإفصاح الإعلامي، واتجاه التوسع في الإفصاح. فالإفصاح الوقائي يستند إلى رؤية مفادها أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، والإفصاح الإعلامي يتلاقى مع مدخل اتخاذ القرارات في طرحه لمفهوم المنفعة كمعيار يتأسس عليه إنتاج المعلومات لكل من متخذي القرار أو نماذج القرار. والتوسع في الإفصاح ظهر كحل لمشكلة عدم إمكانية تحديد مستخدمي التقارير المالية، وهو يمثل نتيجة موضوعية لفروض الكفء، إذ أن المعلومات الإضافية سوف تؤثر على أسعار الأسهم والسندات في البورصة بما يؤدي إلى خدمة المستثمرين في توجيه استثماراتهم إلى أوجه الاستثمارات البديلة[01].

ثانيا: علاقة المعلومات المحاسبية والمالية بحوكمة الشركة

لقد عرفت حوكمة الشركات بالنظام الذي تقاد وتراقب به الشركة، والمعلوم أن الذي يقود الشركة هم المسيرون، وأن الذي يتحكم في المعلومة المحاسبية والمالية هم المسيرون أيضا، وهذا ما يؤدي بهم إلى تحويل بعض من ثروة هذه الشركات التي يشرفون عليها إلى حسابهم الخاص لتحقيق دالة هدفهم وفق طرق القانونية أو غير القانونية التي تلبي لهم طموحاتهم، وهذا ليس بالشيء الغريب فحسب النظرية الإيجابية للوكالة فالفرد من المفروض أن يكون عاقلا، فهو يفكر ويخطط قبل أن يقرر من أجل بلوغ هدف أو على الأقل البحث عنه بفكرة تعظيم المنفعة، ولن يجد المسيرون أحسن من المعلومات المحاسبية والمالية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة.

هذا ما يرهق بال المساهمين، لكن الخلل في العلاقات التعاقدية لم يقتصر على المساهمين والمسيرين فحسب بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء أي جميع الأطراف الفاعلة الأخرى الذين تهمهم مصالح الشركة حسب نظرية الأطراف وحسب مفهوم الخيارات التسيرية الذي أدخله Charreaux[11] والذي حدد من خلاله منطقة للنفوذ وسلطة للمسيرين، لا تخضع لأية رقابة من قبل الشركاء، وهذا ما يكون

في صالح المسيرين لتحقيق أهدافهم التي لن تكون في صالح المساهمين طبعا. وعليه وحسب النظرية الإيجابية للوكالة فإن الشركة تعتبر كوحدة تلعب دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع العقود في مركز محتل من طرف المسيرين، وعليه فالحديث يركز على أهمية تدنية التكاليف الوكالة التي تتعلق بانخفاض قيمة الشركة الناتجة عن تضارب المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من المساهمين، المسيرين، أجراء، دائنين...الخ.[21]

يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسير الشركة، من هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للشركة ونتائجها والحالة المالية لها فحسب، بل تتعداها لكونها مكانيزم كل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين المساهمين والمستثمرين والمسيرين...الخ.

بالرغم من التصور الجديد لدور المحاسبة وأهميته إلا أن محدوديته قد تتجسد في عدة مناحي أهمها: علاقة المسيرين بمسار معالجة المعلومات، والتي تتسم بتحكم هؤلاء في كل ما يتعلق بمعالجة البيانات المترجمة لنشاط الشركة، بالإضافة لتسيير نتائجها عن طريق استغلال الخيارات المحاسبية التي يبقيها التنظيم المحاسبي في أيادي المسيرين، والمتعلقة أساسا باختبار طرق المعالجة المحاسبية التي يرونها ضرورية، وهذا فيما يتعلق بالمعلومات التي يعد الإفصاح عنها ملزما.

أما فيما يتعلق بباقي المعلومات الأخرى التي لا يعد الإفصاح عنها ملزما (مخرجات محاسبة التسيير) فإنه للمسيرين الخيار المطلق في التعامل بشأنها، إذ لا يخضع لأي تنظيم أو إلزام بقدر تصور الإدارة، وهو ما يجعل من التقارير المالية السنوية للحسابات باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات حول أداء الشركة، الدعامة المفضلة للمسيرين ضمن إستراتيجية السيطرة التي يمارسونها بقدر إعطاء الصورة العامة للشركة بواسطة المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بخدمة مصالحهم.

ثالثا: العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات:

تعتبر المعايير المحاسبية إحدى متطلبات الأساسية لنجاح حوكمة الشركات، وقد أشارت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن OEDC ضمن مبدأها الخامس المرتبط بالإفصاح والشفافية إلى ضرورة أن يتم إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها بإستخدام معايير محاسبية ذات جودة عالية وأن يفي ذلك بمتطلبات الإفصاح الغير مالي[31]، وهي بذلك تعتبر المعايير المحاسبية ضمن الأليات الأساسية لتحقيق الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، كما سارت الإصدارت الدولية الأخرى المرتبطة بحوكمة الشركات إلى نفس هذا الإتجاه، فقد أشار تقرير كادبوريCadbury إلى قائمة بمجموعة من المسئوليات الواجبة على إدارة الشركة في ظل حوكمة الشركات، ومنها ضرورة التحقق والتأكد من إعداد التقارير المالية في ضوء المعايير المحاسبية المقبولة[41]، كما تضمنت مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن معهد التمويل الدولي IIF مبدأ خاص بالمحاسبة والذي الذي يحوي مجموعة من الممارسات التي تشكل الأداء الجيد لحوكمة الشركات في مجال المحاسبة ومنها ضرورة إتباع معايير المحاسبة الدولية في مجال إعداد التقارير المالية.

ومن جهة أخرى فإن النماذج المستخدمة في تقييم تطبيق حوكمة الشركات سواء على مستوى الشركات قد راعت المعايير المحاسبية ضمن مؤشرات المستخدمة في التقييم، فقد قام البنك الدولي مثلا بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي IMF بإعداد تقارير عن مستوى حوكمة الشركات في الدول المختلفة بالاعتماد على مدى تطبيق المعايير المحاسبية وذلك في ضوء مبادئ OECD مثلما خضعت له مصر سنة 2004 والتي راعت عند التقييم مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كإحدى أليات حوكمة الشركات[51].

رابعا: علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح في التقارير المالية

تهدف حوكمة الشركات فيما يتعلق بالإفصاح والشفافية بالتقارير المالية الى تحقيق هدفين، الهدف الأول هو إعداد وتوفير قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير ومعالجات محاسبية سليمة تعبر بصورة عادلة عن المركز المالى للشركة ونتائج أعمالها، وتدفقاتها النقدية. من خلال المعلومات المدرجة بها، وبما يفى باحتياجات مستخدمى القوائم المالية من مستثمرين وبنوك ومحللين ماليين وغيرهم وكذا إعداد وتوفير النشرات مثل الدعوة إلى الإكتتاب فى الأسهم والسندات. ويتمثل الهدف الثانى فى توفير مصداقية للقوائم المالية ونشرات الاكتتاب وكذلك مراجعتها من قبل مراقب حسابات مستقل وفقا لمعايير مراجعة عالمية، وكذا من خلال مراجعتها بمعرفة الأجهزة الرقابية.

خامسا: متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي

لقد كان مبدأ الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الأساسية الستة للحوكمة كما أعلنتها منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، وورد في شرح هذا المبدأ ما يفيد بأن إطار الحوكمة ينبغي أن يكفل الإفصاح الكافي والملائم فيما يتعلق بجميع أمور الشركة وأن الإفصاح يجب أن يشتمل دون أن يقتصر على المعلومات التالية:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف وخطط الشركة؛
- حقوق الأغلبية من حيث المساهمة والتصويت؛
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفذيين؛
- عوامل المخاطرة المنظورة؛
- الموضوعات والمسائل الهامة المتصلة بالعاملين أو بغيرهم من أصحاب المصالح؛
- هياكل وسياسات الحوكمة.

سادسا: نوعية المعلومات والإفصاح عنها في الميثاق الحوكمة الجزائري:

ينص الميثاق الجزائري على نشر الوضعية المالية السنوية للمؤسسة والإفصاح عنها وفق أفضل المعايير الدولية المقبولة، أما عن تلك المساهمة في البورصة، فهي مطالبة بنشر حالتها المالية في كل الثلاثي، وكذا كل المعلومات التي لها أثر مادي على تقييم المؤسسة، لذا أوصى الميثاق على المؤسسة أن تنتج في نفس الوقت المناسب المعلومات المالية الكاملة والصحيحة والتي قد قد يطلبها الشركاء الماليين.

المحور الثالث: إسهامات الإصلاح المحاسبي في تعزيز الإفصاح المالي:

بدأت عملية الإصلاح للمخطط المحاسبي الوطني في شهر ابريل سنة 2001، وذلك من طرف خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة، وقد صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القرار 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وطبقا لهذا القانون فان «المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، ويهدف لعرض كشوف مالية تعطي الصورة الصادقة عن الحالة المالية للشركة وممتلكاتها خلال السنة».[61]

يتضمن النظام المحاسبي إطار تصوري للمحاسبة المالية المستمد مباشرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، ومعايير محاسبية هي عبارة عن نقاط مدرجة في هذا النظام المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، وكذا مدونة الحسابات لإعداد كشوف مالية على أساس مبادئ محاسبية المعترف بها. والتي تشمل الميزانية المالية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات رؤوس أموال، الملاحق، والملاحظ على هذا الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية /IAS IFRS في الجزائر انه أحدث ثورة جديدة وتغيير كبير جدا بالقياس إلى التصور الجديد الذي أتى به بالنسبة للمعلومة المالية والإفصاح والشفافية المحاسبية.

أولا: إسهامات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي لتعزيز الجودة والإفصاح:

يمكن ربط العلاقة بين الإطار التصوري للمحاسبة مع حوكمة الشركات من خلال الصراع بين الإدارة والمساهمين، حيث تلعب فيه المعلومات دورا مهما باعتبارها الرابط الأساسي بينهم، فالإطار التصوري الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والمعتمد في النظام المحاسبي المالي يعمل على التقليل من هذا المشكل من خلال العناصر التي يحتويها، وبالأخص مشكلة انعدام الثقة والشفافية في المعلومات المقدمة بين جميع الأطراف سواء الإدارة والمساهمين وحتى الأطراف الفاعلة الأخرى.

لقد أعتبر الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية IAS/IFRS تغيير كبير جدا في ميدان المحاسبة لأنها أتت بتصميم جديد للمعلومات المالية، فالآن نحن نمر من محاسبة قانونية وجبائية إلى لغة جديدة تخدم الاستثمار والمستثمرين، فوفقا للنظام المحاسبي المالي وكما هو مذكور في الإطار التصوري، فالبيانات المالية هي موجهة وبالدرجة الأولى إلى المستثمرين والدائنين للشركة.

وبالإضافة إلى هذا فقد أوضح الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية 03 عناصر يمكن اعتبارها أساسية:

- العمليات التي يتم تسجيلها والاعتراف بها في الميزانية وجدول حسابات النتائج؛
- طرق القياس والتقييم الأصول والخصوم؛
- المعلومات الإضافية التي تعرض بغية تفسير الحسابات.
- هذا وقد أعتبر أن أي تنفيذ الجزئي للمعايير المحاسبية غير مقبول وهذا ما أعطى مفاهيم جديدة أيضا من حيث جودة المعلومات المعروضة فنجد أن:
- المعلومة المحاسبية يجب أن تكون واضحة (قابلة للفهم) ويجب أن تسمح بتكوين صورة واضحة عن الشركة ونشاطاتها وحساباتها، ومن ثم فان القوائم المالية يجب أن تستعمل مصطلحات ومؤشرات معروفة أو معترف بها من قبل الجميع؛
- المعلومة يجب أن تكون ملائمة ما يسمح للمستعمل بتصحيح وتأكيد توقعاته واتخاذ قرارات اقتصادية التي من شأنها أن تكون ضرورية؛
- الأهمية النسبية بمعنى أنه يجب الكشف عن المعلومات التي تقدم مساهمة وتأثير على اتخاذ القرار؛
- المعلومة المحاسبية يجب أن تكون صادقة وتسمح باستخدامها دون خطر الوقوع في الخطأ.

إن المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي تعتبر أكثر اقتصادية وموجهة أكثر نحو قياس الأداء، وتهدف إلى تحسين مصداقية التوقعات، كما أن احترام مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني هو الأساس الرئيسي للنموذج المحاسبي الجديد، لما له من تأثير على القوائم المالية من حيث إظهار الصورة الحقيقية للشركة، ومفهوم الصورة الصادقة والحقيقية الذي بدوره يعتمد على مبادئ وقواعد وسياسات محاسبية سليمة ولا تحتمل الغموض والعيوب وبالتالي على الإدارة إثباتها بعناية تامة، على هذا الأساس أكد الإطار التصوري أنه إذا كانت بعض المعايير المحاسبية قد تشوه صورة الشركة عند استعمالها فينبغي على الشركة عدم تطبيق هذه المعايير، وهذا ما يؤكد مبدأ الصورة الصادقة فمثلا أخذ صورة لمنظر طبيعي الآن بآلة تصوير مصنوعة سنة 1986 تعطي صورة صادقة وحقيقية لذلك المنظر، واخذ صورة أخرى لنفس المنظر ولكن بآلة تصوير مصنوعة سنة 2010 تعطي صورة حقيقية أخرى أيضا، لكن هل الصورة الحقيقية الأولى هي نفس الصورة الحقيقية الثانية؟ طبعا لا.

وعليه فإن تحديد الفروض والمبادئ المحاسبية والسياسية المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها ضروري ولابد منه حتى يتم تحليلها وقراءتها بطريقة مفهومة وجيدة دون أي عناء أو لبس، وقد جاء تأكيد المشرع على مبدأ ثبات الطرق المحاسبية خير دليل على ذلك،

فمثلا استخدام هذا المبدأ والذي بموجبه لا يمكن تغيير أحد أو بعض الطرق المحاسبية المستعملة من سنة لأخرى، يؤدي إلى غلق الباب أمام مسيري الشركة في تغيير الطرق المحاسبية من سنة لأخرى من أجل إعطاء بيانات مالية مغايرة للواقع الحقيقي والصادق للشركة، كما أن الالتزام بهذا المبدأ يمكن المساهمين من معرفة التطور الحقيقي لأداء الشركة عبر الزمن عن طريق إجراء المقارنة بين القوائم المالية خلال عدة سنوات، وبالتالي يمكن القول أن المفهوم الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي والذي يتطلب استعمال معايير محاسبية تتمتع بالثقة والشفافية اللازمة حتى تلبي احتياجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، هو ما يستجيب لمتطلبات حوكمة الشركات .

وبالتالي يمكن القول إنه وفقا لهذا الإطار التصوري الجديد للمحاسبة فإنه يؤكد على أهمية وجود نظام معلومات فعال، وكذا تنظيم الاتصالات المحاسبية الموثوقة لتوفير الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستقبلية سليمة وتقيس القدرة المستقبلية للشركة بكل عدالة وشفافية وهو ما يلبي متطلبات حوكمة الشركات.

ثانيا: القوائم والتقارير المالية لتفعيل الإفصاح المحاسبي

إن نظم الإفصاح القوية تعتبر بمثابة سمة أساسية من سمات متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصوتية، وتشير التجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفاعلة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق المال، وفي ظل حوكمة الشركات يحتاج المساهمون والمستثمرون المستقبليون إلى معلومات منظمة وذات قابلية للمقارنة مع شركات أخرى، بحث تمتاز بالتفصيل الكافي الذي يلبي طموحاتهم في تحقيق كفأت الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الشركة وحقوق الملكية، ويساهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم جميع الأطراف لهياكل وأنشطة الشركة وكذا تفهم سياساتها وأدائها وكذا علاقة الشركة بمحيطها. لهذا اعتبرت القوائم المالية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية مثل الميزانية المالية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية، تغيرات رؤوس أموال، بالإضافة إلى الملاحق، خطوة كبيرة في مجال الإفصاح المحاسبي والمالي في المحيط الجزائري.

إذا يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي الجديد لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الإطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهذا أيضا ما يساهم في تعزيز الحوكمة في المؤسسات كما أن تطبيق المعايير المحاسبية سيساهم من رفع درجة الإفصاح حيث يعمل المعيار المحاسبي الدولي (IAS01) على تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين، ويسمح أيضا بتوجيه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن منهم. وفيما يخص المعيار الدولي (IAS07) فإنه يسمح

بتعريف المستثمرين بصافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية. ويعمل معيار التقارير المالية المرحلية (IAS34) على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات المتعلقة بالشركة، وتكمن أيضا أهمية معيار الإفصاحات في التقارير القطاعية في توفير معلومات أكثر تفصيلية عن أداء الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى المعايير الموجهة للمؤسسات المالية التي ستساهم بالتأكيد في رفع درجة الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وبالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات كما أشرنا سابقا، فإنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات والتوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية، والسياسيات المحاسبية المطبقة في الشركة. دون أن ننسى أن الالتزام بمبدأ القيمة العادلة يسمح بالتقييم الدقيق لموجودات والتزامات الشركة وهو ما يوفر معلومات حقيقية وواقعية عن أداء الشركة ووضعيتها المالية. فيساهم كل من الإفصاح المحاسبي والالتزام بمبدأ القيمة العادلة في توفير المعلومة الحقيقية والموثوقية التي يستند إليها المستثمر أو الراغب في الاستثمار وهذا كله يلبي متطلبات الحوكمة.

الخاتمة:

تهدف المعايير الدولية للمحاسبة التي استمدت منها الإصلاحات المحاسبية في الجزائر إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومات مالية شفافة وموثوق ا وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والأداء في الشركات.

إن تبني النظام المحاسبي المالي لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الإطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وكذا الحد الأدنى من الإفصاح التي تفرضه هذه المعايير وهو ما يساهم في تعزيز الحوكمة في الشركات شريطة توفير البيئة المناسبة لذلك.

المراجع:

1. OECD, "**Principles of Corporate Governance"**, 2008.
2. Oman, Charles P., "**Corporate Governance and National Development"**, OECD, 2001, PP147-.
3. Basel Committee on Banking Supervision – BIS, "**Enhancing corporate governance for banking organizations"**, 2009.
4. Shleifer, Andrei and Vishny, Robert W., 1997, "**A Survey of Corporate Governance** ", the Journal of Finance, 2007. Vol. LII, No. 2. PP 737 -783.

5. **باستخدام كل من:**

- فيصل محمود الشواورة، «**قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية** «، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، دمشق-سوريا، 2009، الصفحة 129-128.
- -محمود عبد الملك فخرا، «**أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية على درجة الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية**»، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر،2003، الصفحة 216.

6. أحمد أشرف عبد الحميد،" الحوكمة والتقارير المالية المنشورة للشركات المصرية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 16، العدد 02، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ديسمبر 2002، ص 229.
7. طارق عبد العال، "حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2007، الصفحة 12-13.
8. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية،" ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر»، الجزائر، 2009، ص 16.
9. Hendrikson, E. S. & Breda, M. F., "**Accounting Theory"**, 5th ed., Richardson D. Irwin, Boston, 1992,
10. عبد الحميد أحمد محمود، "أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية»، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 15، العدد 01، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ديسمبر 2000، ص 202.
11. مداني بن بلغيث، «أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية التطبيق على حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2004، ص 91.
12. Gérard Charreaux, "**gouvernement d'entreprise et la** comptabilité", Éditions Economica, France, 2003, p 02.

13. Organization for economic co-operation and development, "principles of corporate governance", 2004.
14. FRC, "Audit committees combined code guidance",2003
15. The World Bank and The International Monetary Fund, "report on the observance of standards and codes", corporate governance country assessment, Arab Republic of Egypt the World Bank, Washington, September 2004
16. المرسوم رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) والمؤرخ في 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية العدد رقم 25، المادة 3، الصفحة 3.

obeikan.com